



نار :

- العقوبة بالاحراق بالنار (ر: تعزير / ٢ م) .
- كراهة اتباع الجنازة بنار (ر : موت / ٥٧ د) .

نافلة :

- النافلة : هي كل طاعة يقوم بها المؤمن زيادة على الفرض .
- نافلة الصلاة (ر : صلاة / ٢٠) .
- نافلة الصيام (ر : صيام / ٣ ب ، ج) .
- نافلة الصدقة (ر : صدقة) .

نبش القبر :

- عقوبة من ينبش القبور ويسرق محتوياتها (ر : سرقة / أ ١) .

نبيذ :

١ - تعريف :

- النبيذ : هو ماء يلقى فيه شيء حلوا كالتمر والزبيب فيطيب به .

٢ - أحكامه :

(ر : أشربة / ٢) .

نبي :

التسمية بأسماء الأنبياء (ر : اسم) .

نجاسة :

١ - أنواعها :

النجاسة على نوعين :

أ - نجاسة معنوية ، وتكون بحدوث ناقض للوضوء ، أو موجب للغسل ، وترفع هذه النجاسة بالغسل أو الوضوء (ر : غسل) و (وضوء) .

ب - نجاسة مادية : وهي ما له جرم من النجاسات ، ومن النجاسات المادية :

١) البول والعذرة : وكان عمر إذا أصاب جلده بول يغسله مرتين^(١) وكان ينهى أن يُصبغ العصب - نوع من الثياب - بالبول^(٢) وقد هم أن ينهى الناس عن لبسه ، لولا أن عارضه أبي بن كعب بذلك فلم ينه عن لبسه^(٣) .

ولما كان البول نجساً ، فإن عمر كان يتقي رشاشه ، فعن زيد بن وهب قال : رأيت عمر يبول قائماً ففرج حتى رحمته^(٤) يعني أنه فرج بين رجله حتى أجهد نفسه بذلك ، اتقاء لرشاش البول أن يصيبه ، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على نجاسة بول الأدمي .

(٤) كنز العمال ٢٧٢٣٧ معزياً إلى عبد الرزاق

وليس في المطبوع .

(١) ابن أبي شيبة ١ / ٢١ ب .

(٢) كنز العمال ٢٧٢٥٨ .

(٣) كنز العمال برقم ٢٧٥٤٥ .

أما نجاسة عذرتة ، فإن عمر كان يتطهر منها ، فقد أتى مرة الغائط ثم استطاب بالماء بين راحلتين^(١) .

(٢) الخمر : والخمر عند عمر رضي الله عنه نجس ، فقد بلغه أن خالد بن الوليد دخل الحمام فتدلك بعد النورة بخبز عصفر معجون بخمر ، - أي بدلوك - فكتب إليه عمر : بلغني أنك تدلكت بخمر ، وأنه قد حرم ظاهر الخمر وباطنها ، وقد حرم مس الخمر كما حرم شربها فلا تمسوها أجسادكم فإنها نجس^(٢) .

(٣) المذي : والمذي نجس عند عمر . ولذلك أمر بغسله^(٣) وقال : إنه يخرج من أحدنا مثل الجمانة فإذا وجد أحدكم ذلك فليغسل ذكره وليتوضأ وضوءه للصلاة^(٤) .

(٤) المني : والمني نجس ، ولذلك كان عمر يغسله ويأمر بغسله ، فعن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب أنه اعتمر مع عمر في ركب فيهم عمرو بن العاص ، وإن عمر عرس ببعض الطريق ، قريباً من بعض المياه ، فاحتلم عمر ، وقد كاد أن يصبح ، فلم يجد مع الركب ماءً ، فركب حتى جاء الماء ، فجعل يغسل ما رأى من ذلك الاحتلام حتى أسفر ، فقال له عمرو بن العاص : أصبحت ، ومعنا ثياب ، فدع ثوبك يغسل ، فقال له عمر : واعجباً لك يا ابن العاص ، لئن كنت تجد ثياباً أفكل الناس يجد ثياباً ، والله لو فعلتها لكانت سنة ، بل اغسل ما رأيت وانضح ما لم تر^(٥) .

وسأله رجل : إني احتلمت على طنفسة ، فقال : إن كان رطباً فاغسله ، وإن كان يابساً فاحككه ، وإن خفي عليك فارششه^(٦)

(١) كنز العمال ٢٧٢٣٩ معزياً إلى عبد الرزاق وليس في المطبوع .
(٢) كنز العمال ٢٧٢٥٦ .
(٣) المغني ٢ / ٨٧ .
(٤) الموطأ ١ / ٥٤ وعبد الرزاق ١ / ١٥٨ .
(٥) الموطأ ١ / ٥٠ وعبد الرزاق ١ / ٣٧٠ وابن أبي شيبه ١ / ١٤ والاستذكار ١ / ٣٥٩ .
(٦) ابن أبي شيبه ١ / ١٤ ب .

٥) ميتة الحيوان دون الإنسان : سواء كان الحيوان مأكول اللحم أم غير مأكول اللحم . فعن زيد بن وهب قال : غزونا أذربيجان في إمارة عمر ، وفيها يومئذ الزبير بن العوام ، فجاءنا كتاب عمر : بلغني أنكم في أرض يخالط طعامها الميتة ، ولباسها الميتة ، فلا تأكلوا إلا ما كان ذكياً ، ولا تلبسوا إلا ما كان ذكياً^(١) وعلى هذا فجلود الميتة نجسة أيضاً ، ولكن ينظر إلى هذه الجلود ؛ فإذا كانت جلود حيوانات مأكولة اللحم ماتت حتف أنفها فهي نجسة لا تطهرها الدباغة^(٢) وإن ذبحت أو صيدت فهي نجسة وتطهرها الدباغة ، فعن أنس أن عمر رأى رجلاً عليه قلنسوة بطانتها من جلود الثعالب ، فألقاها عن رأسه وقال : ما يدريك لعله ليس بذكي^(٣) ورأى على رجل قلنسوة فيها من جلود الهرر فأخذها فمزقها وقال : ما أحسبه إلا ميتة^(٤) .

فهو لم ينه عنه إلا لظنه أنها جلود ميتة ، وعلى هذا يحتمل ما رواه ابن سيرين قال : عرض رجل على عمر قلنسوة من ثعالب فأمر بها ففتقت^(٥) ، وما رواه منصور بن المعتمر عن بعض أصحابه عن عمر أنه نهى أن تفرش جلود السباع ، أو تلبس^(٦) .

— أما ان كانت الجلود جلود حيوانات مأكولة اللحم ، فإن هذه الحيوانات إن ذكيت كانت جلودها طاهرة كالحومها ، وقد توضأ عمر من جلد مذكى غير مدبوغ^(٧) .

وإن هي كانت ماتت حتف أنفها ، فإن جلدها نجس ويظهر بالدباغة وعلى هذا يحمل قول عمر عندما سئل عن جلد ميتة ، فقال : طهورها دباغها^(٨) .

(١) طبقات ابن سعد ١٠٣/٦ وكنز العمال برقم (٥) عبد الرزاق ١/ ٧١ .
 (٢) ٢٧٢٥٥ .
 (٣) المغني ١/ ٦٦ والمجموع ١/ ٢٧٤ .
 (٤) مشكل الآثار ٤/ ٦٥ .
 (٥) عبد الرزاق ١/ ٦٤ والمحلى ١/ ١٢٢ .
 (٦) عبد الرزاق ١/ ٧٠ .
 (٧) انظر عبد الرزاق ١/ ٦١ .
 (٨) عبد الرزاق ١/ ٦٤ والمحلى ١/ ١٢٢ .

ولهذا قال ابن قدامة حاكياً مذهب عمر في ذلك : ان جلد الميتة يطهر منه بالدباغة ما كان طاهراً حال الحياة^(١) .

- (٦) الدم : والدم نجس ، ولذلك أوجب عمر الوضوء بخروجه من البدن^(٢) .
 (٧) القيء : والقيء نجس ، ولذلك أوجب عمر الوضوء منه^(٣) .
 (٨) عرق الحيوانات الجلالة : وهي التي تأكل الجلة ، ولذلك كان عمر يكره ركوب الجلالة^(٤) ولعله لم يكن يكرهه كراهة تحريم للضرورة .

جـ - ما يعفى عنه من النجاسة : يعفى من النجاسة ما يتعذر التحاشي عنه ، كما يعفى من النجاسة المغلظة عن القليل منها ، وحد القليل ما كان بحجم الدرهم من المائعة ووزنه من الكثيفة ، فقد سئل عمر عن القليل من النجاسة في الثوب فقال : إذا كان مثل ظفري^(٥) .

٢ - ما لا يعتبر نجساً :

- أ - وجسم المرأة الحائض وعرقها طاهران ، فقد سئل عمر عن الحائض تناول الرجل وضوءاً فتدخل يدها فيه ؟ قال : إن حيضتها ليست في يدها^(٦) . وكذلك سؤرها طاهر ، قال عمر : ليست حيضتها في فيها^(٧) .
 ب - ماء الطريق الذي اختلط بالأقذار طالما أن الماء هو الغلب (ر: ماء ٢ جـ) .
 جـ - كل ماء خالطته نجاسة ولم تغير أوصافه (ر: ماء / ٢) .
 د - كل إناء أو ثوب لم نتحقق من نجاسته ، لأن الأصل في الأشياء الطاهرة الطهارة ، وقد توضأ عمر من جرة نصرانية^(٨) .

(١) المغني ١ / ٦٦ .
 (٢) المجموع ٢ / ٥٨ .
 (٣) المجموع ٢ / ٥٨ .
 (٤) عبد الرزاق ١ / ٢٧٧ .
 (٥) حاشية ابن عابدين ١ / ٢١٠ .
 (٦) عبد الرزاق ١ / ١١٠ .
 (٧) ابن أبي شيبة ١ / ٧ .
 (٨) المغني ١ / ٨٢ والمجموع ١ / ٣٢٣ وعبد الرزاق ١ / ٧٨ .

هـ - عظام الحيوانات ، سواء كانت مأكولة اللحم أو غير مأكولة اللحم ، وقد كان لعمر مشط ومُدّ من عظام الفيل ^(١) .

و - عرق الإنسان وما تحت إبطه ، ونقا أنفه ، أما ما ورد عن عمر أنه رأى رجلاً مس إبطه فقال له : قم فاغسل يدك وتطهر ^(٢) وانه قال : من مس إبطه فليتوضأ ^(٣) وانه قال : من نقى أنفه أو حك إبطه توضأ ^(٤) فإنه لا يراد به الوضوء المشروع الذي هو وسيلة الصلاة ، وإنما المراد به غسل اليد ، وليس هذا الغسل لنجاستها ، بل لنظافتها ، لأن عرق ما تحت الإبط ونقا الأنف طاهران ، ولا مشقة في غسلهما قبل الصلاة ، ومع ذلك لم يأمر عمر ولا غيره بغسلهما قبل الصلاة ، ولو كانا نجسين لصدر الأمر بغسلهما ، لأن صلاة حامل النجاسة لا تصح .

٣ - وسائل التطهير :

أ - وسائل التطهير من النجاسة المعنوية :

ترفع النجاسة المعنوية إن كانت من نوع الحدث الأكبر بالغسل بالماء (ر : غسل) وإن كانت من نوع الحدث الأصغر بالوضوء (ر : وضوء) وترفعان جميعاً بالتيمم عند وجود العذر المبيح له (ر : تيمم) .

ب - وسائل التطهير من النجاسة المادية :

(١) الماء : هو أهم وسيلة من وسائل التطهير ، فيغسل به عندما يكون محل النجاسة محدداً ومعروفاً ، وقد كان عمر يستنجي به - يعني يغسل به فرجه - في كثير من الأحيان . فعن عثمان بن عبد الرحمن التميمي قال : رأيت عمر بالبادية وهو يستنجي من الغائط بالماء ^(٥) ؛ وأتى مرة الغائط ثم استطاب بالماء بين راحلتيه ، فجعل أصحاب رسول الله يضحكون ويقولون توضأ كما تتوضأ

(٤) ابن أبي شيبة ٩ / ١ .

(٥) كنز العمال ٢٧٢٤٢ .

(١) عبد الرزاق ٦٩ / ١ .

(٢) ابن أبي شيبة ٩ / ٢٣ .

(٣) عبد الرزاق ١ / ١١١ .

المرأة^(١) . وبه يطهر ثوبه ، وقد مرّ معنا قبل قليل قول عمر : اغسل ما رأيت - أي من المني - وانضح ما لم تر .

ويُنضحُ به نضحاً عندما لا يستطيع المرء تحديد موضع النجاسة . وقد رأينا في الأثر الذي رواه ابن أبي شيبة أن رجلاً سأل عمر : إني احتملت على طنفسة ، فقال : إن كان رطباً فاغسله ، وإن كان يابساً فاحككه ، وإن خفي عليك فارششه^(٢) .

(٢) الحك بالنسبة للمني اليابس ، قال عمر : إن كان رطباً - أي المني - فاغسله ، وإن كان يابساً فاحككه .

(٣) التراب ، والحجارة ، والأشياء الماصة كالخرقة ، والورق ونحو ذلك : وهذه الوسيلة تستعمل لتطهير القبل والدبر من النجاسة الخارجة منهما ، إذا لم تتجاوز مخرجها ، وقد كان لعمر حجر يستنجي به ثم يتوضأ ويصلي^(٣) ؛ والتطهير بهذه الوسيلة كالتطهير بالماء إذا حصل بها إنقاء المحل من النجاسة^(٤) ؛ وقد كان عمر يبول ثم يمسح ذكره بحجر أو غيره ، ثم إذا توضأ لم يمس ذكره بالماء^(٥) ويطهر أسفل الخف بالمشي به على التراب ونحوه (ر : نجاسة / ٣ ب ٣) .

(٤) الدباغة : وهذه الوسيلة تطهر بها جلود الحيوانات غير مأكولة اللحم إذا ذكيت ، وجلود الحيوانات الميتة إذا كانت مأكولة اللحم (ر : نجاسة / ١ ب ٥) .

(٥) انقلاب العين انقلاباً طبيعياً في الخمر فإذا انقلبت الخمر خلاً من تلقاء نفسها فقد طهرت ، أما إذا تدخل الإنسان في قلبها فإنها لا تحل ، وتعامل معاملة الخمر (ر : أشربة / ١ ك) .

(١) كنز العمال ٢٧٢٢٩ وانظر ابن أبي شيبة (٤) المجموع ٢ / ١١٣ وكشف الغمة ١ / ٣٩ .

(٥) ابن أبي شيبة ١ / ٩ ب وكنز العمال ٢٧٢٣٨

و٢٧٢٣٦ وآثار أبي يوسف رقم ٣٠ .

٢٥ / ١ ب .

(٢) ابن أبي شيبة ١ / ١٤ ب .

(٣) المغني ١ / ٩٧ .

٤ - بيع النجاسة :

(انظر : بيع / ١ ب ٢) .

نَدْب :

كراهية ندب الميت (ر : موت / ١٣) .

نَذْر :

١- تعريف :

النذر هو إلزام المرء - المكلف - نفسه بأمر لم تلزمه به الشريعة ، وهو في معناه يمين بالله ليفعلن كذا أو لا يفعلن كذا .

٢ - ألفاظ النذر :

يكون النذر بكل لفظ يدل على الإيجاب كقوله «لله علي» أو «علي» ، أو «نذرت لله تعالى» ونحو ذلك ، لأن النذر إلزام ، فلا يصح إلا بلفظ يدل على الالتزام .

— إخراج النذر مخرج اليمين (ر : حلف / ٢ د) .

٣ - الناذر :

لما كان النذر هو إيجاب عبادة على النفس ، فلا ينعقد إلا ممن يصح منه الإيجاب ، ولذلك يشترط فيه ما يشترط في المكلف بالعبادة من العقل والبلوغ والإسلام وتشترط الحرية إن كان النذر أمراً مالياً . . وهذا وإن لم نجد له نصاً عن عمر ، إلا أنه يُخرَج على أصوله .

٤ - المنذور :

لا يلزم الوفاء بالنذر إلا إذا توفرت في المنذور الشروط التالية :

أ - أن لا يكون معصية لله تعالى ، فإن نذر معصية لله تعالى فلا يجوز الوفاء به .
فقد نذر رجل أن لا يأكل مع بني أخيه يتامى ، فقال له عمر : اذهب فكل معهم^(١) .

ب - أن لا يكون المنذور واجباً في الأصل على الناذر ، فلا ينعقد نذره بصيام رمضان ، ولا بحج البيت حجة الفرض إن استطاع إليه سبيلاً ، لأن هذه الأمور واجبة بإيجاب الله تعالى ، وإيجاب الله أقوى من إيجاب الإنسان على نفسه .

ج - أن يكون المنذور مما يطاق ، فإن نذر ما لا يطاق لم يجب الوفاء به ، والمراد بالأمر الذي لا يطاق هو الذي يوقع الناذر في الحرج والشدة كمن نذر أن يتصدق بكل ماله كما سيأتي في الفقرة التالية .

٥ - الكفارة في النذر :

أ - والنذر يجب الوفاء به ما أمكن الوفاء ، وإن لم يمكن الوفاء به كما إذا نذر معصية لله تعالى ، أو نذر ما لا يطاق الوفاء به ، وجبت فيه الكفارة ، فمن نذر التصديق بكل ماله عليه كفارة يمين^(٢) .

ب - وهذه الكفارة الواجبة هي كفارة اليمين^(٣) .

٦ - نذر الجاهلية :

إن نذر رجل في الجاهلية نذراً ولم يوفه ، ثم أسلم وكان هذا النذر مما يجب الوفاء به في الإسلام وجب عليه وفاؤه . قال عمر للرسول صلى الله عليه وسلم : يا رسول الله إني نذرت في الجاهلية أن اعتكف في المسجد الحرام ليلة . فقال رسول الله : (فَأَوْفِ بِنَذْرِكَ)^(٤) .

(٤) مسند الإمام أحمد ٣٧/١ وسنن البيهقي

٧٦/١٠ و ٣١٦/٤ والمغني ٢١٥/٣ .

(١) عبد الرزاق ٤٤٣/٨ والمحلى ٥/٨ .

(٢) انظر المحلى ١٠/٨ .

(٣) المحلى ٨/٨ و ١٠ .

نسب :

١ - العناية بالأنساب :

كان عمر بن الخطاب نسباً يحفظ أنساب العرب ، وله معرفة باقتفاء آثار أنسابهم ، فعن ابن سيرين قال : رأى عمر رجلاً فقال : ممن أنت ؟ قال : من بني فلان ، قال : هل لك نسب بنجران ؟ قال : لا ، قال عمر : بلى ، قال الرجل : لا ، قال عمر : أذكر الله رجلاً كان يعرف لهذا الرجل نسباً بنجران إلا أخبرناه ، فقال رجل : أنا أعرفه يا أمير المؤمنين ، ولدته امرأة من أهل نجران ، فقال عمر : مه ، إنا نقف الآثار^(١) ، وكان يهدف من وراء العناية بالأنساب معرفة الأرحام التي أمر الله بها أن توصل فكان رضي الله عنه يقول : تعلموا أنسابكم لتصلوا أرحاكم^(٢) .

٢ - تشدده في أمر النسب :

وكان عمر متشدداً في أمر النسب ، وينكر أشد الإنكار على من انتسب إلى غير نسبه ، فعن زيد بن أسلم انه سمع عمر بن الخطاب يقول لصهيب : يا صهيب ما فيك شيء أعيبه عليك إلا ثلاث خصال ، ولولا هن ما قدمت عليك أحداً ، فقال له صهيب : ما هن ؟ فإنك طعان ، فقال عمر : . . . أراك تبذر مالك ، وتكتني باسم نبي ، وتنتسب عربياً ولسانك أعجمي ، فقال صهيب : أما تبذيري مالي : فما أنفقه إلا في حقه ، وأما اكتنائي فإن رسول الله كنانني بأبي يحيى ، أفأتركه لقولك ؟ وأما انتسابي إلى العرب : فإن الروم سبتني وأنا صغير ، وإني لأذكر أهل أبياتي ، ولو انفلقت عن روثة لانتسبت إليها^(٣) ، وقد ذكر لنا عمر سبب تشدده هذا في أمر النسب فقال : كنا نقرأ لا ترغبوا عن آبائكم فإنه كفر بكم أو إن كفراً بكم أن ترغبوا عن آبائكم^(٤) .

(١) عبد الرزاق ٧ / ٤٤٩ .

(٢) عبد الرزاق ٩ / ٥٠ .

(٣) تاريخ المدينة المنورة ٣ / ٧٩٧ .

(٤) المحلى ٨ / ٢٩٧ وفيه (لا أذكر) وليس بصحيح

٣ - ثبوت النسب :

يثبت النسب بواحد مما يلي :

أ - الإقرار : المقر بالنسب إما أن يكون إقراره بنسب يحمله هو ، أو بنسب يحمله غيره :

(١) فإن أقر بنسب يحمله هو ، كما إذا أقر أن فلاناً ولده ، قُبِلَ إقراره إن لم يكن لهذا الإقرار معارض سائغ ، وليس له أن ينفي نسبه عنه بعد ذلك أبداً ، قال عمر : إذا اعترف بولده ساعة ثم أنكره بعد ، لحق به^(١) ، وقال : إذا أقر الرجل بولده طرفة عين فليس له أن ينفيه^(٢) ؛ وقضى في رجل أنكر ولد امرأته وهو في بطنها ، ثم اعترف به وهو في بطنها ، حتى إذا ولد أنكره ، فأمر به عمر فجلد ثمانين جلدة لفريته ثم ألحق به ولدها^(٣) .

وكان عمر حريصاً على أن يلحق الأبناء بآبائهم ، فإذا ما نفى أب نسب ولده عنه وأصر على هذا النفي فإنه يترك حتى ساعة وفاته ، ثم يسأل في تلك الساعة التي يكون فيها أقرب ما يكون إلى الله ، فقد كتب عمر إلى شريح : ان الرجل يسأل عند موته عن ولده فأصدق ما يكون عند موته^(٤) .

(٢) وإن أقر بنسب امرئ على غيره فإنه لا يقبل إقراره ، كما إذا أقر بنسب ولد أنه ابن جار له . وقد جاء رجل واخته إلى عمر ومعهما صبي فقالا : هذا أخونا ، فقال : لا ألحق بأبيكما من لم يقر به^(٥) و (ر : إقرار / ٢) .

ب - الفرائض : كان عمر يلحق نسب الولد بمن كانت أمه موطوءة له وطءاً مشروعاً سواء أكان هذا الوطء بزواج أم تسري إذا أتت به ضمن مدة أقل الحمل وأكثره (ر : حمل / ١ ، ٢) ، فقد حدث أن امرأة هلك عنها زوجها فاعتدت أربعة أشهر وعشرًا ، ثم تزوجت حين حلت للأزواج ، فمكثت عند زوجها أربعة أشهر ونصفاً ، ثم ولدت ولداً تاماً ، فجاء زوجها عمر ، فذكر ذلك له ، ففرق عمر

(١) عبد الرزاق / ٧ / ١٠٠ .

(٣) سنن البيهقي / ٧ / ٤١١ .

(٢) ابن أبي شيبة / ١ / ٢٣١ وعبد الرزاق / ٧ / ١٠٠ .

(٤) أخبار القضاة / ٢ / ١٩٣ .

وسنن البيهقي / ٧ / ٤١٢ وأخبار القضاة

(٥) المغني / ٦ / ٢٧٩ .

. ١٩١ / ٢

بينهما وقال : اما إنه لم يبلغني عنكما إلا خيراً ، وألحق الولد بالأول^(١) .
و (ر : حجاب / ٢ أ) .

ولا يؤثر في إلحاق النسب بالوطنيء عزله عنها ، لأن الولد للفراش ، قال
عمر : ما بال رجال يطأون ولائدهم ثم يعزلونهن ، لا تأتين وليدة يعترف
سيدها أنه قد ألم بها إلا ألحقت به ولدها ، فاعزلوا بعد أو اتركوا^(٢) ؛ كما لا يؤثر
فيه زنا الموطوءة ، قال عمر من كان منكم يوطأ جاريته فليحصنها ، فإن أحدكم لا
يقر بإصابته جاريته إلا ألحقت به الولد^(٣) ؛ وقد كان عمر يعزل عن جارية له ،
فحملت ، فشق ذلك عليه وقال : اللهم لا تحلق بآل عمر من ليس منهم ،
قال : فولدت غلاماً أسود ، فسألها ؟ فقالت : من راعي الإبل ، قال ،
فاستبشر^(٤) ، وعن عبد الله بن أبي يزيد عن أبيه قال : أرسل عمر إلى شيخ من
بني زهرة كان يسكن دارنا ، فذهبت معه إلى عمر ، فسأل عن ولاد من ولاد
الجاهلية ، فقال الشيخ : أما الفراش فلفلان ، وأما النطفة فلفلان ، فقال
عمر : صدقت ، ولكن رسول الله قضى بالفراش^(٥) . ومرّ على غلمان على بثر
يدلون فيها ومعهم أمة تدلي معهم فقال : ها . . . لعل صاحب هذه ان يكون
يصيب منها ثم يبعثها كما ترون ، أما انها لو جاءت بولد ألحقناه به^(٦) .
جـ - القيافة : ويثبت النسب بالقيافة ، وقد كان عمر يقضي بها (ر : قضاء
٣ / هـ) .

٤ - نسب ولد الزنا وولد الملاعة :

نسب ولد الزنا وولد الملاعة إلى أمهما (ر : إرث / ١٥) ولا يجوز لأحد أن
يلصق نسبهما به قال عمر : لا تجوز دعوة ولد الزنا في الإسلام^(٧) .

(٤) عبد الرزاق ٧ / ١٣٦ والمغني ٩ / ٥٢٩ .

(١) سنن البيهقي ٧ / ٤٤٤ .

(٥) سنن البيهقي ٧ / ٤٠٢ .

(٢) الموطأ ٢ / ٧٤٢ والمغني ٩ / ٥٢٩ و ٧ / ٣٩٨ .

(٦) سنن سعيد بن منصور .

والمحلى ١٠ / ٣٢٢ وعبد الرزاق ٧ / ١٣٢ .

(٧) عبد الرزاق ٧ / ٤٥٢ .

(٣) عبد الرزاق ٧ / ١٣٢ والمحلى ١٠ / ٣٢٢ .

والمغني ٩ / ٥٢٨ .

٥ - نسب الإسلام :

مهما كان القول في النسب فإن العبرة للايمان الذي وقر في الصدر ، ومبادئ الإسلام التي صنعت الانسان الخير ، انسان الإسلام ، فكان فضل الإسلام على المسلم أعظم من فضل أمه وأبيه عليه ، ولذلك فإنه ان قصر بالإنسان نسب الدم ، ففخره نسبته إلى الإسلام الذي أرضعه لبان الايمان وجرعة الفضيلة والاستقامة ، فقد كان بين سعد بن أبي وقاص وسلمان الفارسي شيء ، فقال سعد ، وهم في مجلس ، انتسب يا فلان ، فانتسب ، ثم قال للآخر . . . ثم قال للآخر . . . حتى بلغ سلمان ، فقال انتسب يا سلمان : فقال : ما أعرف لي أباً في الإسلام ، ولكني سلمان بن الإسلام ، فمني ذلك إلى عمر ، فقال عمر لسعد - ولقيه - انتسب يا سعد ، فقال : اشهدك الله يا أمير المؤمنين - وكأنه عرف - فأبى عمر أن يدعه حتى انتسب ، ثم قال للآخر ، حتى بلغ سلمان ، فقال : انتسب يا سلمان ، فقال : أنعم الله عليّ بالإسلام ، فأنا سلمان بن الإسلام ، قال عمر : قد علمت قريش ان الخطاب كان أعزهم في الجاهلية ، وأنا عمر بن الإسلام ، أخو سلمان في الإسلام ، أما والله ، لولا . . . لعاقبتك عقوبة يسمع بها أهل الأمصار ، أما علمت أن رجلاً انتمى إلى تسعة آباء في الجاهلية ، فكان عاشرهم في النار ، وانتمى رجل إلى رجل في الإسلام وترك ما فوق ذلك ، فكان معه في الجنة^(١) .

٦ - نفي النسب باللعان :

— يحق لصاحب الفراش — الزوج أو السيد — نفي نسب حمل موطوءته عنه باللعان (ر: لعان) .

— ما يجب في نفي النسب (ر : قذف / ٣ أ ج) .

٧ - إلحاق النسب بأكثر من واحد :

(ر : قضاء / ٣ هـ) .

— نسب اللقيط (ر : لقيط / ٤) .

نسيئة :

١ - تعريف :

النسيئة هي التأخير .

٢ - تحريم ربا النسيئة :

(ر: ربا / ٢) .

نشوز :

١ - تعريف :

النشوز هو امتناع المرأة على زوجها بغير حق .

٢ - حق الزوج في تأديب زوجته الناشز :

(ر : تأديب / ٣) .

٣ - خلع المرأة الناشز :

(ر : خلع / ٢) .

نصراني :

انظر (كتابي) .

نصرة :

— تعيين العاقلة على أساس النصرة (ر : عاقلة / ٢) .

— استحقاق الإرث بالنصرة (ر : إرث / ٢ هـ) و (إرث / ٥٧ د) .

نظر :

- النظر إلى المخطوبة (ر : نكاح / ٢ ب) .
- تحريم النظر إلى العورة (ر : عورة) .

نعل :

- عدم جواز المسح على النعلين في الوضوء (ر : وضوء / ٦ و) .
- تطهير النعل بالدلك بالأرض (ر : نجاسة / ٣ ب ٣) .
- الصلاة بالنعل (ر : صلاة / ٢ أ ٢) .

نفاس :

١ - أقل مدة النفاس وأكثرها :

لم نعر على نص عن عمر يحدد أقل مدة النفاس ، ولكنه يذهب إلى أن أكثر مدة النفاس أربعون يوماً^(١) قال عمر : تنتظر البكر إذا ولدت وتناول بها الدم أربعين ليلة ثم تغتسل^(٢) .

٢ - ما يحرم على النفساء :

يحرم على النفساء ما يحرم على الحائض (ر : حيض / ٢) .

نفاق :

الاستعانة بالمنافق في الحرب (ر : جهاد / ٧ ح) .

(٢) عبد الرزاق / ١ / ٣١٢ .

(١) المجموع ٢ / ٥٢٩ والمغني ١ / ٣٤٥ .

نفقة :

١ - النفقة على النفس :

الأصل أن نفقة كل إنسان في ماله إذا كان له مال ، فإن لم يكن له مال كانت نفقته على أقاربه .

٢ - النفقة على الأقارب :

أ - ويظهر أن عمر يوجب نفقة الفقير على الذكور الوراثين الموسرين من أقاربه ، فقد أجبر رجلاً على نفقة ابن أخيه^(١) ؛ وأغرم ثلاثة كلهم يرث الصبي أجر رضاعه^(٢) ؛ وأجبر عصابة منفوس - مولود ولد حديثاً - على الانفاق عليه ، الرجال دون النساء ، فعن سعيد بن المسيب أن عمر حبس عصابة منفوس ينفقون عليه الرجال دون النساء^(٣) وجاء يتيماً إلى عمر فقال : انفق عليّ ، قال عمر : لو لم أجد إلا أقصى عشيرته لفرضت عليهم^(٤) وإنما قال ذلك عمر لأنهم وارثون .

ب - أما مقدار ما يجب على كل واحد من الوارثين النفقة : فإن عمر كان يذهب إلى أن النفقة توزع على من تجب عليهم بالتساوي كتوزيع الدية على العاقلة ، لا بقدر نصيب كل واحد منهم من ميراثه من هذا الفقير فيما لو مات ، فقد روى عبد الرزاق أن عمر بن الخطاب وقف بني عم المنفوس بالنفقة عليه كهيئة العقل^(٥) .

والأموال ٢٤٠ والمغني ٥٨٩ / ٧ وابن أبي

شيبه ٢٥٦ / ١ وسعيد بن منصور ١٣٠ / ٣ / ٣

وفيه « خير » .

(٤) ابن أبي شيبه ٢٥٦ / ١ .

(٥) عبد الرزاق ٥٩ / ٧ .

(١) ابن أبي شيبه ٢٥٦ / ١ ب وعبد الرزاق

٦٠ / ٧ .

(٢) عبد الرزاق ٦٠ / ٧ وسنن البيهقي ١٧٩ / ٧ .

(٣) عبد الرزاق ٥٩ / ٧ وسنن البيهقي ٤٧٨ / ٧

والمحلى ١٧١ / ٨ و ٤٠ / ٩ و ١٠٢ / ١٠

٣ - نفقة من ليس له أقارب :

ومن لا مال له ، وليس له قريب ، كاللقيط مثلاً ، أو من كان قريبه فقيراً أيضاً فنفقته في بيت مال المسلمين (ر : لقيط / ٣) و (إمارة / ٥ هـ ٤) . فإن لم يكن في بيت المسلمين مال فنفقته واجبة على المسلمين قال عمر : لئن أصاب الناس سنة لانفقن عليهم من مال الله ما وجدت درهماً ، فإن لم أجد الزمت كل رجل رجلاً^(١) .

٤ - نفقة الزوجة :

وعلى الزوج أن ينفق على زوجته ، سواء أعاش معها أم سافر عنها . فعن ابن عمر قال : كتب عمر إلى أمراء الأجناد : ادعوا فلاناً وفلاناً . . ناساً انقطعوا عن المدينة ورحلوا عنها ، إما أن يرجعوا إلى نسائهم ، وإما أن يبعثوا بنفقتهم إليهن ، وإما أن يطلقوا ويبعثوا بنفقة ما مضى^(٢) وبذلك يكون للمرأة الحق في محاسبة الزوج بالنفقة الماضية ، فإن امتنع الزوج عن الانفاق فالزوجة بالخيار إن شاءت بقيت على نكاحها ، وإن شاءت طلبت التفريق (ر : طلاق / ١١ ح) .

أما إن أعسر الزوج بالنفقة فقد ذكر ابن حزم في المحلى أنه صح عن عمر إسقاط طلب المرأة للنفقة إذا أعسر بها الزوج^(٣) .

٥ - نفقة المعتدة :

المعتدة إما أن تكون معتدة من وفاة ، أو معتدة من طلاق .

أ - نفقة المعتدة من الوفاة : المعتدة من الوفاة لا نفقة لها إن لم تكن حاملاً بالاجماع ، لأن حبسها لحق الشرع وليس لحق الزوج ، فإن كانت حاملاً فلها النفقة حتى تضع حملها .

(١) أخبار المدينة ٢ / ٧٤٢ . شية ١ / ٢٥٣ ب وسنن البيهقي ٧ / ٤٦٩ .

(٢) المحلى ١٠ / ٩٣ والمغني ٧ / ٥٧٣ وابن أبي (٣) المحلى ١٠ / ٩٤ .

ب - أما المعتدة من الطلاق : فإنها تستحق النفقة ، حاملاً كانت أو حائلاً ، أما الحامل فلقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلٌ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ . وأما الحائل : فلأن احتباسها لحق الزوج لمعرفة براءة رحمها من ولده ، وهي تستحق النفقة سواء كانت مطلقة طلاقاً رجعيّاً أم بائناً بينونة صغرى أم بائناً بينونة كبرى ، ولما حدثت فاطمة بنت قيس عمر بن الخطاب : أن زوجها طلقها ثلاثاً فلم يجعل النبي صلى الله عليه وسلم لها السكنى ولا النفقة قال عمر : لا ندع كتاب ربنا وسنة نبينا لقول امرأة ، لها السكنى والنفقة^(١) ، لا نجيز قول المرأة في دين الله ، لها السكنى والنفقة^(٢) .

وعن أبي إسحاق قال : كنت مع الأسود بن يزيد في المسجد الأعظم - في الكوفة - ومعنا الشعبي فحدث الشعبي بحديث فاطمة بنت قيس : إن رسول الله لم يجعل لها سكنى ولا نفقة ، فأخذ الأسود كفاً من حصي فحصبه به فقال : ويحك تحدث بمثل هذا ، قال عمر : لا نترك كتاب الله وسنة نبينا لقول امرأة لا ندرى هل حفظت أم نسيت ، لها السكنى والنفقة ، قال الله عز وجل : ﴿ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ ﴾^(٣) .

٦ - نفقة العبد :

وتجب نفقة العبد على سيده ، وقد أغرم عمر حاطب بن أبي بلتعة ضعف قيمة الناقة التي سرقها عبده ، لأن سبب سرقته هو تقصير حاطب في الإنفاق عليهم (ر : سرقة / ٣) وهذا يعني أن نفقة العبد على سيده .

٧ - نفقة الأمير (ر : إمارة / ٥ ط) .

(١) سنن البيهقي ٤٧٥/٧ وشرح معاني الآثار ٦٧/٣ والمحلى ٢٨٨/١٠ و٣٠٠ والمغني ٦٠٦/٧ و٥٢٩ واختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى ١٩٦ .
(٢) ابن أبي شيبة ٢٤٧ / ١ ب وانظر مسلم في الطلاق .
(٣) المحلى ٢٩٦ / ١٠ .

نفل :

١ - تعريف :

النفل : هو ما زاد على الفرض .

٢ - أنواع النفل :

- التنفيل في المعركة (ر : تنفيل) .
- نوافل الصلاة (ر : صلاة / ٢٠) وأداؤها في السفر (ر : سفر / ١٠ هـ) .
- نافلة الصيام (ر : صيام / ٣ ب) وصيام المرأة النافلة بغير إذن زوجها (ر : صيام / ٢ د) .

نفي :

١ - تعريف :

النفي هو الاخراج من بلد الإقامة إلى بلد غيره عقوبة للمنفي على ذنب ارتكبه .

٢ - أخذ عمر به :

كان عمر كثيراً ما ينفي من يرى المصلحة في نفيهم ، وقد نفى من المدينة إلى البصرة ، ومن المدينة إلى خيبر^(١) وغرب إلى غيرهما ، ولكنه ما لبث أن تركه (ر : تعزيز / ٢ هـ) .

٣ - أنواع النفي :

والنفي على نوعين :

أ - النفي في الحد : لم يشرع النفي حداً إلا في زنا غير المحصن ، فإنه يجلد مائة

جلدة ويغرب سنة ، وقد فعل ذلك عمر رضي الله عنه (ر : زنا / ٥ ب) وفي الحراة (ر : حراة / ٣) .

ب - نفي التعزير : كان عمر كثيراً ما يوقع عقوبة التغريب على إنسان يرى أن المصلحة في تغريبه (ر : تعزير / ٢ هـ) .

نقود :

كانت دنانير هرقل الروم تَرِدُ على المسلمين ، كما ترد عليهم دراهم الفرس البَغْلِيَّةُ ، فكانوا يتعاملون بها ، وبقوا كذلك في عهد رسول الله وعهد أبي بكر وصديقاً من عهد عمر^(١) ولم يكن للدولة الإسلامية نقد خاص وكان عمر يتضايق من هذه النقود الواردة لما كانت تحمله من الزيوف ، - وهذه الزيوف هي دراهم ضربها العجم فغشوا فيها - ويتطلع إلى ضرب نقود خاصة بالدولة الإسلامية ولكن الوسائل لم تسعفه في ذلك ، حتى قال مرة : هممت أن أجعل الدراهم من جلود الإبل . ف قيل له : إذن لا بعير ، فأمسك^(٢) .

ولما استكمل عمر الوسائل ضرب الدراهم على شكل الدراهم الفارسية وميزها عنها بنقش عبارات إسلامية عليها ، فقد نقش على بعضها « الحمد لله » وعلى بعضها « محمد رسول الله » وعلى بضعها « لا إله إلا الله وحده » وفي آخر حياته أدخل عليها بعض التعديل في الوزن ، فجعل وزن كل عشرة دراهم ستة مثاقيل^(٣) .

نكاح :

سنتحدث في النكاح عن :

- ١ - الحض على الزواج ، ٢ - الخطبة ، ٣ - الزوج ، ٤ - الزوجة ، ٥ - عقد النكاح ، ٦ - العشرة الزوجية .

(٣) انظر : النقود الإسلامية القديمة للمقريزي

(١) النقود للبلاذري ص ١٠ .

(٢) النقود للبلاذري ص ١٨ .

١ - الحض على الزواج :

أ - كان عمر كثير الحض على الزواج حتى لفقراء الناس ، وكان يعتقد أن الزواج فيه مفتاح الرزق فكان يقول : ابتغوا الغناء في الباه^(١) - يعني الزواج - وفي رواية أخرى انه قال : اطلبوا الفضل في الباه ، قال وتلا عمر قوله تعالى : ﴿ إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِيهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ ﴾^(٢) وكان إذا رأى رجلاً عزباً أبه ، ورماه بألفاظ تثير حفيظته ليسرع إلى الزواج ، فقد رأى أبا الزوائد وقد تقدمت به السن ولم يتزوج فقال له عمر : ما يمنعك عن النكاح إلا عجز أو فجور^(٣) .

ب - ولكنه بقدر ما يحض عليه في الأحوال العادية بقدر ما يمنع منه في حالات العسرة ، فقد روى ابن أبي شيبة أن عمر كان لا يجيز النكاح في عام سنة^(٤) أي في عام مجاعة .

٢ - الخطبة :

أ - كان عمر رضي الله عنه يأمر بإبراز الصبايا الصغيرات اللاتي لم يبلغن أمام الأقارب الرجال ليتعرفوا عليهن ، ولعل أحداً منهم يرغب في خطبتهن ، أو يدل عليهن من يرغب في خطبتهن ، فيقول : ابرزوا الجواري التي لم تبلغ لعل بني عمها أن يرغبوا فيها^(٥) .

ب - النظر إلى المخطوبة : وكان عمر يجيز للخطيب أن ينظر إلى المخطوبة ، بنية الخطبة ، فقد خطب عمر بن الخطاب ابنة علي ، فذكر علي منها صغراً ، فقالوا لعمر : إنما ردك ، فعاوده : فقال : نرسل بها إليك فتتنظر إليها ، فرضيها ، فكشف عن ساقها ، وفي رواية فمازحها ، فقالت له : أرسل ، لولا أنك أمير المؤمنين للطمت الذي في عينيك ، فأعجب عمر ذلك فتزوجها^(٦) .

(٤) ابن أبي شيبة ١ / ٢٣١ وعبد الرزاق ٦ / ١٥٢

و ١٥٤ .

(٥) مصنف عبد الرزاق ٦ / ١٥٦ .

(٦) المغني ٦ / ٥٥٤ وابن أبي شيبة ١ / ٢٢٧ .

(١) ابن أبي شيبة ١ / ٢٠٧ ب .

(٢) عبد الرزاق ٦ / ١٧١ و ١٧٣ .

(٣) المحلى ٩ / ٤٤٠ والمغني ٦ / ٤٤٦ .

ج - خطبة ولي المرأة الزوج : جرت العادة أن يخطب الرجل المرأة ، ولكن لا بأس أن تخطب المرأة الرجل الصالح الذي تتوسم فيه الخير والصلاح ، وقد فعل ذلك عمر بن الخطاب لما تأيمت ابنته حفصة من خنيس بن حذافة السهمي قال عمر : لقيت عثمان فعرضت عليه حفصة ابنة عمر ، قال ، فقلت : إن شئت انكحتك حفصة ، قال : سأنظر في أمري ، فلبث ليالي ، ثم لقيني ، فقال : قد بدا لي ألا أتزوج يومي هذا ، قال عمر : فلقيت أبا بكر فقلت : إن شئت زوجتك حفصة ابنة عمر ، قال : فصمت أبو بكر فلم يرجع إليَّ شيئاً ، وكنت عليه أوجد مني على عثمان ، فلبث ليالي ثم خطبها رسول الله فأنكحها إياه ، فلقيني أبو بكر فقال : لعلك وجدت علي حين عرضت علي حفصة فلم أرجع إليك شيئاً . قال عمر : قلت : نعم ، قال : فإنه لم يمنعني أن أرجع إليك فيما عرضت علي إلا أنني قد كنت علمت أن رسول الله قد ذكرها ، فلم أكن أفشي سر رسول الله ، ولو تركها رسول الله قبلتها^(١) .

د - الخطبة على الخطبة : إن خطب رجل امرأة فسكنت إليه ، أو أجابته إلى ذلك ، أو أذنت لوليها في إجابته أو تزويجه ، فيحرم على رجل آخر خطبتها إلا أن يترك الخاطب الأول أو يأذن له في ذلك ، بذلك وردت السنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

أما إن خطبها فردته ، أو لم تسكن إليه ، فيجوز لغيره أن يخطب على خطبته ، لما روي في الصحيح أن فاطمة بنت قيس أتت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت أن معاوية وأبا الجهم خطباها ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أما معاوية فصعلوك لا مال له ، وأما أبو الجهم فلا يضع عصاه عن عاتقه ، انكحي أسامة بن زيد ؛ وذكر ابن عبد البر أن عمر بن الخطاب خطب امرأة على جرير بن عبد الله وعلى مروان بن الحكم ، وعلى عبد الله بن عمر ، فدخل على المرأة وهي جالسة في بيتها فقال عمر : إن جرير بن عبد الله

يخطب وهو سيد شباب أهل المشرق ، ومروان يخطب وهو سيد شباب قريش ، وعبد الله بن عمر وهو من قد علمتم ، وعمر بن الخطاب ، فكشفت المرأة الستر فقالت : أجاد أمير المؤمنين ؟ فقال : نعم ، فقالت : قد أنكحت أمير المؤمنين فأنكحوه^(١) .

هـ - الصفات التي يرغب توفرها في المخطوبة (ر : نكاح / ٤ ب) .

٣ - الزوج :

أ - الزوج إما أن يكون حراً أو عبداً :

فإن كان حراً : جاز له أن يجمع في عصمته من النساء أربعاً لقوله تعالى : ﴿ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ ﴾ وقد قدم هانئ بن قبيصة المدينة فنزل على ابن عوف وتحتة أربع نسوة نصرانيات ، فأسلم ، فأقرهن عمر رضي الله عنه^(٢) .

وإن كان عبداً : لم يجز له أن يجمع في عصمته من النساء أكثر من اثنتين ، قال عمر : ينكح العبد امرأتين ويطلق تطليقتين^(٣) وعن ابن جريج قال : أخبرت ان عمر بن الخطاب سأل الناس : كم ينكح العبد ؟ فاتفقوا على أن لا يزيد على اثنتين^(٤) .

ب - ما يشترط في الزوج : يشترط في الزوج شروط ، إذا فقد شرط منها اعتبر النكاح باطلاً ، وهذه الشروط هي :

(١) الإسلام إن كانت الزوجة مسلمة ، فقد اتفقت الرواية عن عمر رضي الله عنه أنه لا يجوز لغير المسلم أن يتزوج المسلمة ابتداء ، وقد قال عمر : ينكح المسلم النصرانية ولا ينكح النصراني المسلمة^(٥) وزوج حنظلة بن بشر ابنته

(٤) المحلى ٩ / ٤٤٤ والمغني ٦ / ٥٤٠ .

(٥) سنن البيهقي ٧ / ١٧٢ وعبد الرزاق ٧ / ١٧٦

و ٩ / ١٠٦ .

(١) المغني ٦ / ٦٠٥ .

(٢) سنن البيهقي ٧ / ١٩٠ .

(٣) سنن البيهقي ٧ / ١٥٨ .

وهي مسلمة من ابن أخ له نصراني ، فركب عوف بن القعقاع إلى عمر بن الخطاب فأخبره ، فكتب عمر في ذلك : إن أسلم فهي امرأته وإن لم يسلم فرق بينهما ، فلم يسلم ففرق بينهما ، وتزوجها عوف بن القعقاع^(١) .

— أما إن تزوج الكافر الكافرة ، ثم أسلمت هي ولم يسلم هو فقد اختلفت الرواية عن عمر في ذلك . ففي رواية أنها تقرر عنده ؛ وفي رواية ثانية تخير فإن شاءت أقامت عنده وإن شاءت فارقت ، وفي رواية ثالثة : يفرق بينهما وقد بينا ذلك في (طلاق / ١٢ ب) .

(٢) ألا يكون الزوج مملوكاً للزوجة : فقد جاءت امرأة إلى أبي بكر فقالت : أتدري ، أردت عتق عبدي وأتزوجه ؟ فهو أهون علي مؤونة من غيره ، فقال : إيت عمر فسليه ، فسألت عمر فضربها عمر - أحسبه قال - حتى قشعت ببولها ثم قال : لن يزال العرب بخير ما منعت نساءها^(٢) . وانظر (تسري / ٢) .

(٣) أن يكون غير محرم بحج ولا بعمره (ر : حج / ٣٥٦) .

(٤) ألا يكون محرماً على المرأة وستكلم عن المحارم عند حديثنا عن الزوجة (ر : نكاح / ٤ أ) .

ج - ويستحسن في الزوج توفر الصفات التالية :

(١) أن يكون كفءاً للمرأة : أعني أن لا يكون الزوج أدنى حالاً من المرأة ، فعن عمر أنه قال : لأمنعن فروج ذوات الأحساب من النساء إلا من الأكفاء^(٣) وقال عمر : يتزوج المهاجر الأعرابية ولا يتزوج الأعرابي المهاجرة ليخرجها من دار هجرتها^(٤) وكان يقول : ما في من أمر الجاهلية إلا أنني لست أبالي أي المسلمين نكحت وأيهم أنكحت^(٥) .

(٤) عبد الرزاق ١٧٦ / ٧ و ١٧٧ و ٩ / ١٠٦ .

(٥) ابن أبي شيبة ٢٢٨ / ١ و ٢٢٣ و عبد الرزاق

١٥٢ / ٦ .

(١) المحلى ٣١٣ / ٧ .

(٢) عبد الرزاق ٢١١ / ٧ .

(٣) ابن أبي شيبة ٢٣٣ / ١ و سنن البيهقي ١٣٣ / ٧

و عبد الرزاق ١٥٤ / ٦ والمغني ٤٨٠ / ٦ .

ومن الكفاءة : الكفاءة في السن ، فقد أتى عمر بامرأة شابة زوجها شيخاً كبيراً فقتلته فقال : أيها الناس لينكح الرجل لمتة من النساء ، ولتنكح المرأة لمتها من الرجال^(١) .

(٢) جمال الصورة : قال عمر : يعمد أحدكم إلى ابنته فيزوجها القبيح ، إنهن يحبين ما تحبون^(٢) وفي رواية : لا تكرهوا فتياتكم على الذميمة من الرجال فإنهن يحبين من ذلك ما تحبون^(٣) .

(٣) الخلو من الأمراض والعايات المضرة بالزوجة كالجنون والعتة والعقم والعتة والخصاء ونحو ذلك ، فإن كان في الزوج شيء من ذلك فعليه أن يعلم الزوجة قبل العقد ، فإن لم يعلمها به كان لها خيار فسخ النكاح (ر : طلاق / ١١ أجوز) .

(٤) العفة عن الزنا : قال عمر : لقد هممت أن لا أدع أحداً أصاب فاحشة في الإسلام يتزوج محصنة ، فقال له أبي بن كعب : يا أمير المؤمنين ، الشرك أعظم من ذلك ، فقد يقبل الله منه إذا تاب^(٤) .

(٥) أن لا تكون من الطبقة الثانية من أقاربه كبنت عمه ، فقد قال لبني السائب : قد ضويتم فانكحوا الغرائب^(٥) .

٤ - الزوجة :

أ - يشترط في الزوجة حتى يحل نكاحها أن تكون غير محرمة عليه ، والمحرمات على نوعين محرمات حرمة دائمة ومحرمات حرمة مؤقتة :

(١) أما المحرمات حرمة دائمة فهن على ثلاثة أصناف :

(١) سعيد بن منصور ٢٠١/١/٣ وكشف الغمة (٣) ابن أبي شيبة ٢٣٢/١ ب و٢٥٨ وتاريخ المدينة

٧٦٩ / ٢ .

٦١/٢ وتاريخ المدينة ٧٦٩/٢ .

(٤) المحلى ٤٧٥ / ٩ .

(٢) عبد الرزاق ١٥٨ / ٦ .

(٥) فتح الجواد بشرح الارشاد .

أ (الصنف الأول : محرمات بالنسب ، وهن أصل الإنسان وإن علا ، وفرعه وإن نزل ، وفرع أبيه وإن سفل ، والطبقة الأولى فقط من فرع جده ، وقد ذكرت ذلك آية سورة النساء وانعقد الاجماع على هذا . فعن بجاللة التميمي قال : كنت كاتباً لجزء بن معاوية ، عم الأحنف بن قيس فأتانا كتاب عمر قبل موته بسنة « . . . وفرقوا بين كل ذي محرم من المجوس »^(١) وكان المجوس يستحلون نكاح أخواتهم وعماتهم ونحو ذلك من محارمهم ، وإذا كان عمر قد أمضى هذا في المجوس ، فلأنه شريعة المسلمين ، والمجوس ليسوا بأهل الكتاب .

ب (الصنف الثاني : المحرمات بالرضاع (ر : رضاع) .

ج (الصنف الثالث : المحرمات بالمصاهرة .

— ما ثبت به حرمة المصاهرة :

كان عمر يرى أن حرمة المصاهرة تثبت بالوطء ، وباللمس بشهوة وبالنظر بشهوة إلى ما خفي منها أيضاً ، فقد جرد عمر جارية له ، فنظر إليها ، ثم سأل بعض بنيه أن يهبها له ، فقال له : انها لا تحل لك^(٢) وإنما حرمت على ابنه لهذا التجريد الذي حصل من عمر رضي الله عنه .

— المحرمات بالمصاهرة :

ذكر الله تعالى الحرمات بالمصاهرة في قوله جل شأنه في سورة النساء : ﴿ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبَائِبُكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ ، وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ ﴾ وفي قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ﴾ .

(٢) عبد الرزاق ٦ / ٢٨٠ والموطأ ٢ / ٥٣٩ وسنن

البيهقي ٧ / ١٦٢ والمحلى ٩ / ٥٢٥ واختلاف

أبي حنيفة وابن أبي ليلى ١٧٣ .

(١) الأموال ٣١ وعبد الرزاق ٦ / ٤٩ والمحلى

٧ / ٣٤٨ و ٩ / ٤٢٥ والمغني ٦ / ٦٣٨ .

ومن هنا يتبين معنا أن اللاتي يحرمن بالمصاهرة حرمة دائمة هن :

● أصل الزوجة وإن علا ، وهذا ما أشار إليه قوله تعالى : ﴿ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ ﴾ .

وكان عمر يذهب إلى أن أصل الزوجة يحرم بمجرد العقد على الزوجة ، دخل بها الزوج أو لم يدخل ، لأن الله تعالى لم يقيد التحريم بالدخول فقال : ﴿ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ ﴾ وقد سأل رجل ابن مسعود عن رجل طلق امرأته قبل أن يدخل بها ، أيتزوج أمها ؟ قال : نعم ، فتزوجها ، فولدت له ، فقدم على عمر فسأله فقال : فرّق بينهما ، قال : إنها قد ولدت ، قال : وإن ولدت عشراً ، ففرّق بينهما^(١) .

● وفرعها وإن نزل إن ساهم الزوج في تربيتهم وعاشوا معه في حجره لقوله تعالى : ﴿ وَرَبَائِبُكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ ﴾^(٢) فإن لم يعيشوا معه في حجره حل له نكاح الأنثى منهن سواء كانت بنت الزوجة أو بنت ابنها ، فعن إبراهيم بن ميسرة أن رجلاً من بني سوأة يقال له عبيد الله بن معبد - أثنى عليه خيراً - أخبره أن أباه أو جدّه نكح امرأة ذات ولد من غيره ، فاصطحبها ما شاء الله عز وجل ، ثم نكح امرأة شابة ، فقال له أحد بني الأولى : قد نكحت على أمنا ؛ وكبرت ، واستغنيت عنها بامرأة شابة ، فطلقها ، قال : لا والله إلا أن تنكحني ابنتك قال : فطلقها وانكح ابنته ، ولم تكن في حجره ولا أبوها ابن العجوز المطلقة ، قال : فجئت سفيان بن عبد الله الثقفي فقلت له : استفت لي عمر بن الخطاب ، فقال : لتجيء معي ، فأدخلني على عمر ، فقصصت عليه الخبر فقال عمر : لا بأس بذلك ، واذهب فسل فلاناً ثم تعال واخبرني ، قال : ولا أراه إلا علياً ، قال فسألته فقال : لا بأس^(٣) .

ولا يثبت تحريم فرع الزوجة إلا بالدخول بالزوجة ، ولا يعني عمر بالدخول الوطء ، بل يكفي فيه اللمس بشهوة والنظر بعد التجريد كما تقدم .

(١) سنن البيهقي ٧ / ١٥٩ .

(٣) المحلى ٩ / ٥٣٠ وعبد الرزاق ٦ / ٢٧٩ .

(٢) المغني ٦ / ٥٦٩ .

● وزوجة الابن ، وزوجة الأب ، يحُرَّمَنَ بمجرد العقد عليهن لأن الله تعالى لم يقيد التحريم الوارد في الآية الكريمة بالدخول .

(٢) وأما المحرمات حرمة مؤقتة فهن اللاتي حرمن لسبب عارض فإذا زال هذا السبب زالت الحرمة وحل نكاحهن ونذكر من هؤلاء :

(أ) يحرم نكاح ما زاد على أربع للحر ، لقوله تعالى : ﴿ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ ﴾ وما زاد على اثنتين للعبد (ر : نكاح / ١٣) .

(ب) ويحرم على الرجل الجمع بين امرأتين الواحدة منهن رحم محرمة على الأخرى كالجمع بين الأختين ، وبين امرأة وعمتها وخالتها ، وهذا ما أشار إليه القرآن الكريم بقوله : ﴿ وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ ﴾ وقد جمع همام بن عمير - وهو رجل من بني تيم الله - بين أختين في الجاهلية ، فلم يفارق واحدة منهما حتى كان في خلافة عمر ، فرفع شأنه إلى عمر فأرسل إليه فقال : اختر إحداهما ، والله لأن قربت الأخرى لأضربن رأسك^(١) .

(ج) ويحرم نكاح المعتدة ما دامت في العدة ، فإن وقع فإنه يفرق بينهما (ر : عدة / ٩ د) وتعزر (ر : تعزير / ٦) .

(د) ويحرم نكاح المتزوجة من النساء ما دامت في عصمة زوجها ، فإن طلقها أو مات عنها ومضت عدتها جاز نكاحها .

(هـ) ويحرم على من طلق زوجته ثلاثاً أن يعود إلى نكاحها قبل أن تنكح زوجاً غيره (ر : طلاق / ١٨) .

(و) ويحرم نكاح المشركات حتى يؤمن - والمشركات هن ما عدا اليهود والنصارى - لقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ ﴾ .

(١) ابن أبي شيبة ٢٢٤/١ ب .

ز) ويحرم نكاح الأمة الكتابية حتى تؤمن ، قال ابن قدامة حاكياً مذهب عمر بن الخطاب في ذلك : وليس للمسلم وإن كان عبداً أن يتزوج أمة كتابية لأن الله تعالى يقول : ﴿ مِنْ فَتَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ﴾^(١) .

ح) ويحرم نكاح الأمة مع الحرة فقد كتب يعلى بن أمية إلى عمر في رجل تحته امرأتان حرتان وأمتان مملوكتان ، فكتب إليه عمر : فرق بينه وبين الأمتين^(٢) .

ط) ويحرم نكاح الزانية حتى تتوب : فإن تابت حل نكاحها ، فقد حدث أن رجلاً أراد أن يزوجه ابنته . فقالت : إني أخشى أن أفضحك إني قد بغيت ، فأتى عمر فقال : أليس قد تابت ؟ قال : نعم : قال : فزوجها^(٣) ، وعن طارق بن شهاب أن رجلاً خطب إلى رجل ابنة له ، وكانت قد أحدثت ، فجاء إلى عمر ، فذكر ذلك له ، فقال عمر : ما رأيت فيها ؟ قال : ما رأيت إلا خيراً ، قال فزوجها ولا تُخبر^(٤) ؛ وفجرت جارية فأقيم عليها الحد ثم تابت وحسنت توبتها وحالها ، فكانت تخطب إلى عمها فيكره أن يزوجه إلا حتى يخبر ما كان من أمرها ، وجعل يكره أن يُفشي ذلك عليها ، فذكر أمرها لعمر فقال له : زوجها كما تزوجوا صالحى فتياتكم^(٥) . فقد أجاز عمر زواجهما عندما علم أنها قد تابت ؛ ولا فرق بين أن يكون الذي يريد نكاحها هو الذي زنا بها أو غيره ، وقد رأينا في الحوادث الماضية أن الذي يريد الزواج من الزانية الثابتة هو غير الذي زنى بها ، ومن ذلك أيضاً : أن رجلاً خطب إلى رجل أخته ، فذكر أنها كانت قد أحدثت ، فبلغ ذلك عمر فضربه ، أو كاد أن يضربه ثم قال : ما لك وللخبر^(٦) .

وكان يحرص كل الحرص على أن يزوج المتزانيين بعضهما ، فقد

(١) المغني ٦ / ٥٩٦ وتفسير القرطبي ٥ / ١٤٠ .

(٢) المحلى ٩ / ٤٤١ .

(٣) ابن أبي شيبة ٢ / ٢٢١ .

(٤) عبد الرزاق ٦ / ٢٤٦ .

(٥) سنن البيهقي ٧ / ١٥٥ .

(٦) الموطأ ٢ / ٥٤٧ والمحلى ١٠ / ٢٨ .

حدث أن كان أبو بكر وعمر يجلسان في المسجد إذ جاء رجل فلاث على أبي بكر لوثاً من كلام - وهو دهش - فقال أبو بكر لعمر : قم فانظر في شأنه ، فإن له شأنًا ، فقام إليه عمر فقال له : إن ضيفاً زارني فزني بابنتي ، فضرب عمر في صدره وقال : قبحك الله ألا سترت على ابنتك ، فأمر بهما أبو بكر فضربا الحد ، ثم زوج أحدهما الآخر ، ثم أمر بهما أن يغربا حولاً^(١) ، كان ذلك بحضور عمر فلم يعترض على ذلك ، وقد أخذ عمر ذلك درساً من أبي بكر ، وكان حريصاً على تطبيقه ، فنذكر أنه تزوج سباع بن ثابت بنت موهب بن رباح وله ابن من غيرها ولها بنت من غيره ، ففجر الغلام بالجارية ، فظهر بها الحمل ، فسئلت فاعترفت ، فرفع ذلك إلى عمر فاعترفا ، فحدهما وحرص على أن يجمع بينهما فأبى الغلام^(٢) .

ب - ما يستحب في الزوجة : وكان عمر يستحب في الزوجة أن تكون :

(١) مسلمة ، ورغم أن عمر كان يرى صحة نكاح أهل الكتاب - يهود والنصارى - إلا أنه كان يكره هذا النكاح لأمرين : الأول : لأن الأولاد سيثأثرون بدين أمهم ، ولذلك اعتبر عمر هذه المرأة الكتابية جمرة ، ومن الخطر الفادح أن يضمها بيت ، لاحتمال إشاعة الحريق فيه ، فقد تزوج حذيفة يهودية زمن عمر ، فقال له عمر : طلقها فإنها جمرة ، قال حذيفة : أحرام ؟ قال : لا ، فلم يطلقها حذيفة لقوله ، حتى إذا كان بعد ذلك طلقها^(٣) فقليل له : ألا طلقها حين أمرك عمر ؟ قال : كرهت أن يرى الناس أنني ركبت أمراً لا ينبغي لي^(٤) . والثاني : لأن في ذلك كساداً للنساء المسلمات ، وتزوجياً لنساء أهل الكتاب . وقد ورد في بعض روايات أثر حذيفة أن عمر قال لحذيفة معللاً طلبه طلاقها : إني

(١) المحلى ٩ / ٤٧٦ .

البيهقي ٧ / ١٥٥ والمغني ٦ / ٦٠٢ .

(٢) المحلى ١٠ / ٢٨ وابن أبي شيبة ٢ / ٢١٩ وفيه

رباح بن وهب ، وعبد الرزاق ٧ / ٢٠٤ ،

وفيه أن وهب بن رباح تزوج امرأة . . وسنن

(٣) عبد الرزاق ٧ / ١٧٦ .

(٤) المغني ٦ / ٥٩ وتفسير القرطبي ٣ / ٦٨ .

أخشى أن تدعوا المسلمات وتنكحوا المومسات^(١) .

وتؤكد هذه الكراهة إذا كان الزوج سيذاً في قومه أو مسؤولاً في الدولة ، خشية تأثيرها عليه ، فإن للنساء في الرجال سحراً ، أو تسريبها بعض الأخبار لأهل دينها ، ويؤخذ هذا من قول عمر رضي الله عنه لحذيفة رضي الله عنه : طلقها ، فقال له حذيفة : لِمَ ؟ أحرام هي ؟ فقال له عمر : « لا ، ولكنك سيد المسلمين ، ففارقها »^(٢) .

(٢) حرة : وقد كان عمر يكره نكاح الأمة لما في ذلك من إرقاق أولاده الذين ستلدهم هذه الأمة ، ولأنها مضطرة للخروج نهاراً لخدمة سيدها والعودة إلى زوجها ليلاً ، ولذلك كان عمر يقول : إذا نكح العبد الحرة فقد اعتق نصفه ، وإذا نكح الحر الأمة فقد أرق نصفه^(٣) وكان ينهى أن يتزوج العربي - أي الحر - الأمة^(٤) .

فإن تزوج امرأة على أنها حرة ، فولدت له أولاداً ، ثم ظهر أنها أمة مستحقة للغير ، فإنه يفدي أولاده ويكونون أحراراً ، ويرجع بما غرمه من الفداء على من غره (ر : استحقاق / ٢) .

(٣) بكراً ، فكان عمر يقول : عليكم بالأبكار من النساء فإنهن أعذب أفواهاً ، وأفتح أرحاماً وأرضى باليسير^(٥) .

(٤) ولوداً : فقد كانت ابنة حفص بن المغيرة عند عبد الله بن أبي ربيعة ، فطلقها تطليقة واحدة ثم تزوجها عمر بعده ، فحدث أنها عاقر لا تلد ، فطلقها عمر قبل أن يجامعها ، فمكثت حياة عمر وبعض خلافة عثمان ، ثم تزوجها

(١) سنن البيهقي ١٧٢ / ٧ وسنن سعيد بن منصور (٣) عبد الرزاق ٢٦٨ / ٧ وابن أبي شيبة ٢٠٩ / ١ وتفسير القرطبي ١٤٧ / ٥ .

(٢) سنن سعيد بن منصور ١٨٢ / ٣ / ١ .

(٤) ابن أبي شيبة ٢٣٣ / ١ .

(٥) ابن أبي شيبة ٢٣٣ / ١ وعبد الرزاق ١٦٠ / ٦ .

عبد الله بن أبي ربيعة وهو مريض لتُشرك نساءه بالميراث ، وكان بينه وبينها قرابة^(١) .

٥) سالمة من العاهات البدنية والأمراض السارية المضرة بالزوج : فإن خطب امرأة وفيها شيء من ذلك فإن على الولي أن يخبره به ، فإن لم يخبره وتم الزواج ودخل بها ثم اطلع على ما فيها كان له الحق أن يطلقها ويرجع بالمهر على من غره ، قال عمر : إذا تزوج الرجل المرأة وبها جنون أو جذام أو مرض أو قرن فإن كان دخل بها فلها الصداق بمسه إياها ، وهو له على الولي^(٢) .

ولا يعتبر زنا المرأة عيباً على الولي أن يخبر به الخاطب إن تبعته توبة ، فعن طارق بن شهاب أن رجلاً خطب إلى رجل ابنته له وكانت قد أحدثت له ، فجاء إلى عمر فذكر ذلك له فقال عمر : ما رأيت منها ؟ قال : ما رأيت إلا خيراً ، قال : فزوجها ولا يُخبر^(٣) ؛ وفجرت جارية فأقيم عليها الحدث ثم أنهم اقبلوا مهاجرين فتأبّت وحسنت توبتها وحالها فكانت تخطب إلى عمها فيكره أن يزوجه حتى تخبر ما كان من أمرها ، وجعل يكره أن يُفشي ذلك عليها ، فذكر أمرها لعمر فقال له : زوجها كما تزوجوا صالحاً فتياتكم^(٤) .

٦) أن تكون ذات تقوى ودين ومن بيت تقوى ودين ، وقد تزوج عمر بن الخطاب أم كلثوم بنت علي بن أبي طالب وهي جارية تلعب مع الجواري ، فجاء إلى أصحابه ، فدعوا له بالبركة ، فقال : إني لم أتزوج من نشاط بي ، ولكنني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : (إن كل سبب ونسب منقطع يوم القيامة ، إلا سببي ونسبي) ، فأحببت أن يكون بيني وبين رسول الله سبب ونسب^(٥) .

(٤) سنن البيهقي ١٥٥ / ٧ .

(٥) عبد الرزاق ١٦٢ / ٦ وقد أولد عمر منها ابنه زيد

فسمه عبد الملك بن مروان لما قيل له : هذا ابن علي وعمر ، فخاف على ملكه منه - ر :

عبد الرزاق ١٦٤ / ٦ - .

(١) عبد الرزاق ٣٤٧ / ٦ .

(٢) سنن البيهقي ٢١٥ / ٧ و ١٣٥ والمحلّى

١١٠ / ١٠ و ١١٢ و عبد الرزاق ٢٤٤ / ٦ وابن

أبي شيبة ٢١٢ / ١ ب والمغني ٦٥٦ / ٦ .

(٣) عبد الرزاق ٢٤٦ / ٦ .

(٧) ألا تكون صغيرة : صحيح أن عمر تزوج أم كلثوم وهي صغيرة ، وهذا يدل على أن نكاح الصغيرات جائز^(١) إلا أنه شعر أنها لا تليق به ، وإنه لولا حبه أن يكون متصل النسب برسول الله صلى الله عليه وسلم لما أقدم على هذا الزواج .

٥ - عقد النكاح :

لا بد من أن يتوفر في عقد النكاح : الصيغة ، ويدخل فيها ما يشترطه العاقدان من الشروط ، والعاقدان ، والشهود أو الإشهار ، والمهر ، وستكلم عن كل منها فيما يلي :

أ - الصيغة :

(١) ينعقد النكاح بلفظ النكاح إذا تلاقى فيه الإيجاب والقبول بصيغة تدل على التجيز ، فقد خطب إلى عمر مولاة له ، فما زاد على أن قال : أنكحناك على ما أمر الله على إمساك بمعروف أو تسريح بإحسان^(٢) .

(٢) ومتى صدرت الصيغة من أهلها وصادفت محلها انعقد النكاح ، سواء كان العاقد جاداً أم هازلاً قال عمر : أربع جائزات إذا تكلم بهن : الطلاق والنكاح والعتاق والنذر^(٣) وقال ثلاث اللاعب فيهن والجاد سواء ، الطلاق والصدقة والعتاق^(٤) .

(٣) وقد يشترط في العقد بعض الشروط ، وعندئذ تكون هذه الشروط على أنواع :

النوع الأول : شروط يقتضيها العقد وتلائمه كاشتراط أن يكون المهر متاعاً معيناً ، وأن يكون نصفه معجلاً ونصفه مؤجلاً ، وكل شرط يرد على المهر ، وهذه شروط يصح معها العقد ويلزم الشرط .

(١) انظر ابن أبي شيبة ٢٢٧/١ وعبد الرزاق (٣) المغني ٥٣٥/٦ و ١٣٥/٧ وابن أبي شيبة

٢٤٤/١ .

١٦٢/٦ والمغني ٤٨٧/٦ و ٥٥٤ .

(٢) عبد الرزاق ١٣٤ / ٦ .

(٣) المغني ٥٣٧ / ٦ .

النوع الثاني : شروط لا يقتضيها العقد ولا تلائمه ، وعندئذ يصح العقد ويبطل الشرط كاشتراط أن يكون النكاح لتحليل المطلقة ثلاثاً لزوجها ، فإن العقد ينعقد صحيحاً دائماً ويبطل شرط التحليل ، (ر : طلاق / ١٨) و (زنا / ٢ ب ٤) واشتراط أن يكون النكاح إلى أجل وهو ما يسمى بنكاح المتعة (ر : متعة / ٢) ومن هذا النوع من الشروط : اشتراطها ألا ينكح عليها ، ولا يتسرى ، وألا ينفق على ضررتها وألا يقسم لها ، وأن يطلق ضررتها ، ونحو ذلك فعن يحيى بن أبي كثير أن رجلاً تزوج امرأة وشرط لها أن لا ينكح عليها ولا يتسرى ، فبلغ ذلك عمر فقال : عزمت عليك إلا نكحت غيرها وتسريت^(١) .

وقد اختلفت الرواية عن عمر فيما إذا شرط لها ألا يخرجها من بيتها ، وأن لا تسافر معه ، ففي رواية أنه اعتبر ذلك شرطاً لا يقتضيه العقد ولا يلائمه ، ولذلك لم يوجب الوفاء به ، فقد تزوج رجل في عهد عمر امرأة وشرط لها أن لا يخرجها ، فوضع عنه عمر الشرط وقال : المرأة مع زوجها^(٢) وتزوج رجل امرأة وشرط لها أن لا ينكح عليها وان لا يتسرى ولا ينقلها إلى أهله ، فبلغ ذلك عمر فقال : عزمت عليك إلا نكحت عليها ، وتسريت ، وخرجت إلى أهلك^(٣) . وفي رواية أخرى عنه أنه اعتبر ذلك شرطاً يقتضيه العقد ويلائمه ، ولذلك أوجب الوفاء بهذا العهد ، فعن عبد الرحمن بن غنم قال : شهدت عمر بن الخطاب وقد اختصم إليه في امرأة شرط لها زوجها ألا يخرجها من دارها ، فقال عمر : لها شرطها ، فقال رجل : لئن كان هذا لا تشاء امرأة تفارق زوجها إلا فارقت ، فقال عمر : المسلمون عند مشروطهم ، وفي رواية قال : إن مقاطع الحقوق عند الشروط^(٤) .

وسنن البيهقي ٢٤٩/٧ وفتح الباري

١٢٤/١١ والمحلى ٥١٧/٩ والمغني ٥٤٩/٦

والبخاري تعليقاً في النكاح باب الشروط في

النكاح ، والترمذي تعليقاً برقم ١١٢٧ وسنن

سعيد بن منصور ١٦٩ / ١ / ٣ .

(١) عبد الرزاق ٢٢٧ / ٦ .

(٢) سنن البيهقي ٢٤٩ / ٧ والمحلى ٥١٧ / ٩

وكشف الغمة ٧٩ / ٢ .

(٣) عبد الرزاق ٢٢٧ / ٦ .

(٤) عبد الرزاق ٢٢٧ / ٦ وابن أبي شيبة ٢١٤ / ١ ب

ب - العاقدان : يتولى عقد النكاح :

(١) الزوج أو وكيله ، ولا يشترط فيه موافقة ولي الزوج على النكاح إلا إذا كان الزوج عبداً ، فإذا نكح العبد بغير إذن مولاه فقد أثم عند الله تعالى ولم يصح عقد الزواج ، وعلى سيده أو القاضي أن يفرق بينهما ، ولها المهر بما استحلت منها إن دخل بها ، وإن لم يدخل فلا شيء لها ، قال عمر : إذا نكح العبد بغير إذن مولاه فنكاحه حرام ، وإذا نكح بإذن مولاه فالطلاق بيد من يستحل الفرج - أي العبد^(١) - وقال : ان تزوج العبد بغير إذن مولاه وساق صداقاً فإن كان دخل بها فلها الصداق ، وإن لم يدخل بها أخذ المولى الصداق^(٢) .

(٢) ولي الزوجة : يشترط لصحة عقد النكاح رضی الزوجة ، وإذن وليها ، ومباشرة الولي العقد .

أ) أما رضی الزوجة : فإن الزوجة إن كانت ثيباً فلا بد لها من التصريح بهذا الرضى ، ولا يكفي سكوتها ، لأنها لا تخجل عادة من هذا التصريح ؛ فقد آمت امرأة بالمدينة ، فلقي عمر وليها فقال : اذكرني لها ، فلما راث عليه - أي أبطأ - دخل عليها وعندها وليها ، فقال عمر : لا أدري أذكر هذا لك شيئاً ؟ قالت : نعم ، ولا حاجة لي فيك ولا فيما ذكر ، ولكن مره فليتكحني فلاناً ، فقال وليها : لا والله لا أفعل ، فقال عمر : ولم ؟ قال : لأنك ذكرتها ، وذكرها فلان وفلان ، فلا أعلم بقي شريف بالمدينة حتى ذكرها ، فأبت إلا فلاناً ، فقال عمر : إني أعزم عليك لما أنكحتها إياه ، إن لم تعلم عليه خبرة في دينه^(٣) .

- وإن كانت الزوجة بكرةً بالغةً يعتبر سكوتها حين استئذانها رضی منها بالزواج ، قال عمر : تستأمر اليتيمة في نفسها ، فرضاها أن تسكت^(٤) .

(٣) عبد الرزاق ٦ / ١٥١ .

(١) عبد الرزاق ٧ / ٢٤١ و ٢٤٢ وتفسير القرطبي

(٤) ابن أبي شيبة ١ / ٢٠٨ ب والمحلى ٩ / ٤٧١

٥ / ١٤٢ والمحلى ٩ / ٤٦٧ .

وعبد الرزاق ٦ / ١٤٥ .

(٢) ابن أبي شيبة ٢ / ٢٢٠ .

— وإن كانت الزوجة صغيرة دون البلوغ جاز لوليها أن يزوجهها بغير استئذانها ، لأنها لا تستطيع أن تقدّر مصلحتها حق قدرها ، قال الشافعي : زوج عليّ عمرَ أمّ كلثوم بغير أمرها ، وذلك أن عمر خطب إلى عليّ أمّ كلثوم فقال له عليّ : أنها تصغر عن ذلك ، فقال عمر : سمعت رسول الله يقول : (كلُّ سبب ونسب منقطع يوم القيامة إلا سببي ونسبي) فأحببت أن يكون لي من رسول الله سبب ونسب ، فقال عليّ لحسن وحسين : زوجا عمكما فقالا : هي امرأة من النساء تختار لنفسها ، فقام عليّ مغضباً فأمسك الحسن بثوبه وقال : لا صبر على هجرانك يا أبتاه ، فزوجاه^(١) .

ب (وأما إذن وليها : فإننا سنتحدث فيه عن إذن الولي بالنكاح ، ثم عن توليه عقد النكاح .

— أما إذن الولي : فقد قال عمر : لا تنكح المرأة إلا بإذن وليها أو ذي الرأي من أهلها أو السلطان^(٢) وقال : أيما امرأة لم ينكحها الولي أو الولاية فنكاحها باطل^(٣) .

وكتب إلى عمر في امرأة تزوجت بغير إذن وليها فقال : تجلد مئة ، وكتب إلى الأمصار : أيما امرأة تزوجت بغير إذن ولي فهي بمنزلة الزانية^(٤) ؛ ورد نكاح امرأة نكحت بغير إذن وليها^(٥) ؛ وأتي بامرأة قد حملت فقالت : تزوجني ، وقال الرجل : إني تزوجتها بشهادة من أمي وأختي ، ففرق بينهما ، ودرأ عنها الحد وقال : لا نكاح إلا بولي^(٦) ، وعن عكرمة بن خالد : أن الطريق جمعت ركباً فجعلت

(١) سنن البيهقي ١١٤ / ٧ . (٥) المحلى ٤٥٤ / ٩ وابن أبي شيبة ٢٠٧ / ١ ب

(٢) الموطأ ٢ / ٥٢٥ وسنن البيهقي ١١١ / ٧ وابن

أبي شيبة ٢٠٧ / ١ والمحلى ٤٥٤ / ٩ .

(٣) سنن البيهقي ١١١ / ٧ .

(٤) ابن أبي شيبة ٢٠٧ / ١ ب .

(٦) ابن أبي شيبة ٢٠٧ / ١ ب .

وعبد الرزاق ١٩٧ / ٦ وسنن البيهقي

١١١ / ٧ .

امراً ثيبُ أمرها إلى رجل من القوم غير ولي ، فأنكحها رجلاً ، فبلغ ذلك عمر بن الخطاب ، فجلد الناكح والمنكح ورد نكاحها^(١) .

وقد يجعل الولي هذا الإذن لغيره ، رجلاً كان ذلك الغير أو امرأة ، وقد ولي عمر ابنته حفصة ماله وبناته ، نكاحهن ، فكانت حفصة إذا أرادت أن تزوج امرأة أمرت أخاها عبد الله فزوج^(٢) .

— أما تولي الولي عقد النكاح : فإن الولي بعد أن يأذن في النكاح فقد يتولى هو عقد النكاح بنفسه ، وقد يوكل به غيره من الرجال دون النساء ، وقد يفوض بالإذن بالنكاح وبالعقد رجلاً يختاره ، وقد ترك رجل من العرب ابنته عند عمر وقال : إذا وجدت لها كفاءً فزوجها إياه ولو بشراك نعله ، فزوجها عمر من عثمان رضي الله عنه ، فهي أم عمرو بن عثمان^(٣) .

ولكن هل يجوز للمرأة أن تباشر عقد النكاح أصالة عن نفسها - بعد الحصول على إذن الولي بالنكاح - ونياية عن غيرها ؟

هذا ما كان عمر بن الخطاب يتشدد فيه ولا يجيزه ، وكان يأمر المرأة أن توكل من ينوب عنها في عقد النكاح ويقول : لا تزوج امرأة جاريتها ، ولكن لتأمر وليها فليزوجها^(٤) .

وقد روى الإمام عبد الرزاق في مصنفه : أن عمر ولي ابنته حفصة ماله ونكاح بناته ، فكانت حفصة إذا أرادت أن تزوج امرأة أمرت أخاها عبد الله فزوج ، ولو كانت مباشرة المرأة عقد النكاح بنفسها لها أو لغيرها جائزة لما قال عمر ما قال ، ولما تصرفت ابنته حفصة هذا التصرف .

(١) عبد الرزاق ٦ / ١٩٧ وابن أبي شيبة ١ / ٢٠٧
و ١٣٣ / ٢ والمحلى ٩ / ٤٥٤ والمغني
٤٤٩ / ٦ .
(٢) عبد الرزاق ٦ / ٢٠٠ .
(٣) المغني ٦ / ٤٦٣ .
(٤) كشف الغمة ٢ / ٥٩ .

ج- الشهود : عقد النكاح عقد ليس كبقية العقود لما يترتب عليه من الآثار الهامة ، ولذلك اشترط فيه الإشهاد قال عمر : لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل^(١) . وتجاوز فيه شهادة النساء مع الرجال ، وشهادة النساء وحدهن (ر : شهادة ١ و ٢) .

د- المهر :

(١) تعريفه : المهر هو العوض المسمى في عقد النكاح . ويشترط في المهر أن يكون مالاً ، أو ما يقوم بمال كالمنفعة ، كما إذا تزوجها على أن يكون مهرها رعاية غنمها سنة كاملة ، أو إدارة مصنعها شهراً أو نحو ذلك ، فإن لم يكن مقوماً بمال لم يصح ، ولذلك لم يصح نكاح الشغار - وهو : أن يزوج الرجل أخته لفلان على أن يزوجه ابنته ، وتكون كل واحدة منهما مهراً للأخرى- فإن وقع هذا وقع باطلاً لأن الحر لا يقوم بمال ، وقد فرق عمر رضي الله عنه بين الزوجين في نكاح الشغار^(٢) .

- ويشمل المهر كل ما سمي الزوج للزوجة وما اشترط وليها لنفسه قبل النكاح ، فقد قضى عمر في ولي زوج امرأة واشترط على زوجها شيئاً لنفسه ، فقضى عمر أنه من صداقها^(٣) .

(٢) من يستحق المهر : الزوجة إما أن تكون حرة أو أمة . فإن كانت حرة فمهرها لها ، وقد رأينا كيف أن عمر قضى للمرأة بالمهر الذي قبضه من الزوج وبما سماه لنفسه قبل العقد . وإن كانت أمة فمهرها لسيدها ، لأن العبد لا يملك .

(٣) متى تستحق المهر :

(أ) حتى تستحق المرأة المهر لا بد أن يكون النكاح صحيحاً ، فإن كان

(٣) عبد الرزاق ٦ / ٢٥٨ .

(١) المغني ٦ / ٦٤١ .

(٢) المغني ٦ / ٦٤١ .

النكاح باطلاً فلا تستحق شيئاً من المهر^(١) قال عمر : إن كان النكاح حراماً فالصداق حرام^(٢) .

ب (المهر إما أن تتم تسميته في العقد أو لا يسمى في العقد :

— فإن كان مسمى في العقد فإن المرأة تستحقه كاملاً بالدخول بها ، وبالخلوة ، إذا كانا بعد العقد ، وقد قضى عمر في امرأة إذا تزوجها الرجل ، إنه إذا أرخت الستور فقد وجب الصداق^(٣) وقال : إذا أغلقوا باباً وأرخوا ستراً وكشف خماراً فقد وجب الصداق^(٤) ؛ وقال : فما ذنبهن إذا جاء العجز من قبلكم ، لها الصداق كاملاً والعدة كاملة^(٥) ؛ وتزوج رجل جارية فأراد سفراً فأتاها في بيتها مخلية ليس عندها أحد من أهلها ، فأخذها وعالجها ، فمكنت نفسها ، فصب الماء ولم يفتزعها ، فساغ الماء فيها ، فاستمر بها الحمل ، فثقلت بغلام ، فرفع ذلك إلى عمر ، فبعث إلى زوجها فسأله ، فصدقها ، فعند ذلك قال عمر : من أغلق الباب وأرخى الستر فقد وجب الصداق وكملت العدة^(٦) ولذلك أوجب عمر المهر على العنين عندما تفارقه زوجته^(٧) وأوجبه لمن فُسخ نكاحها بعد الدخول أو الخلوة الصحيحة لسبب جنون فيها أو جذام أو برص أو . . . ويغرم ذلك من غرّ الزوج بها^(٨) .

وتستحق المرأة نصف المهر في حالة الطلاق قبل الدخول وقبل الخلوة ، وقد ذكر الله تعالى ذلك في القرآن الكريم بقوله : ﴿ وإن

(٤) ابن أبي شيبة ٢١٧ / ١ .

(٥) عبد الرزاق ٢٨٨ / ٦ .

(٦) المحلى ٤٨٥ / ٩ وتفسير القرطبي ١٠٢ / ٥ .

(٧) المغني ٧٢٦ / ٦ .

(٨) الموطأ ٥٢٦ / ٢ .

(١) المحلى ٢٢١ / ٣ .

(٢) المحلى ٤٨٩ / ٩ .

(٣) الموطأ ٥٢٨ / ٢ وسنن البيهقي ٢٢٦ / ٧ و٨٥٥ .

وابن أبي شيبة ٢١٨ / ١ وعبد الرزاق ٢٨٥ / ٦ .

و٢٨٧ والمحلى ٤٨٣ / ٩ .

طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنَصَفُ مَا
فَرَضْتُمْ ﴿٤﴾ .

وإن لم يسم المهر في العقد ، أو فوض تحديده إلى المرأة فحدده
بما لا يمكن أداؤه ، أو فوض إلى الرجل فمات قبل أن يحدده ، فإن
المرأة تستحق مهر مثلها بالدخول أو الخلوة . فقد صحب الأشعث بن
قيس رجلاً ، فرأى امرأته فأعجبته ، فتوفي في الطريق ، فخطبها
الأشعث ، فأبت أن تتزوجه إلا على حكمها ، فتزوجها على حكمها
ثم طلقها قبل أن تحكم ، فقال : احكمي . فقالت : احكم فلاناً
وفلاناً - رقيق كانوا لأبيه من تلاده - فقال : احكمي غير هؤلاء ، وفي
رواية : قال لها : احتكمي من مالي - فأبت ، فأتى عمر : فقال : يا
أمير المؤمنين عجزت - ثلاث مرات - قال : وما ذاك؟ قال عشقت
امراً ، فقال : هذا ما لم تملك ، قال : ثم تزوجتها على حكمها ،
ثم طلقها قبل أن تحكم فقال عمر : امرأة من المسلمين^(١) - يعني أن
لها مهر مثلها - .

وقال في الذي يفوض إليه أمر المهر فيموت قبل أن يفرض قال :
لها الميراث وليس لها صداق^(٢) ولعل في الرواية سقطاً ، أو أن مراد
عمر رضي الله عنه ليس صداق مسمى ، وإنما لها مهر مثلها والله
أعلم .

٤) كراهة المغالاة في المهور : وكان عمر يكره المغالاة في المهور لما يترتب
على ذلك من منع الشباب من الزواج ووقوعهم في مفاتن العزوبة ، وقد قال
مرة واعظاً ومذاكراً : إياكم والمغالاة في مهور النساء ، فإنها لو كانت تقوى عند
الله أو مكرمة عند الناس لكان رسول الله أولاًكم بها ، ما نكح رسول الله
صلى الله عليه وسلم شيئاً من نسائه ولا أنكح واحدة من بناته بأكثر من اثنتي

فقد سقط من المطبوع كثير من أبواب النكاح .

(٢) ابن أبي شيبة ١ / ٢٢٣ ب .

(١) عبد الرزاق ٦ / ١٤٠ وسنن البيهقي ٧ / ٢٤٧

وابن أبي شيبة ١ / ٢٢٥ وليس في المطبوع منه .

عشرة أوقية - وهي أربعمائة درهم وثمانون درهماً - وإن أحدكم ليغالي بمهر امرأته حتى تبقى عداوة في نفسه فيقول : لقد كلفت لك علق القربة^(١) .

ولكنه كان لا يجراً على أن يحدد المهور ، أو يلزم الناس ذلك فقد قال : خرجت مرة وأنا أريد أن أنهى عن كثرة الصداق فذكرت هذه الآية : ﴿وَأَتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قَنْطَاراً﴾^(٢) لأن الرجل قد يرغب في المرأة ولا سبيل إليها إلا كثرة المهر ، وعندئذ يهون المال ، وقد رغبت عمر بأم كلثوم بنت علي بن أبي طالب وهي صغيرة السن طلباً للقرب من رسول الله صلى الله عليه وسلم فأصدقها أربعين ألف درهم^(٣) .

هـ - إشهار عقد النكاح : وكان عمر يكره نكاح السر - وإن توفر فيه الولي والشاهدان^(٤) - وإن كان يراه صحيحاً ، وقد أتى بنكاح لم يشهد عليه إلا رجل وامرأة - أي ولم يعلم به أحد - فقال : «هذا نكاح السر ، ولا أجيزه ، ولو كنت تقدمت فيه لرجمت»^(٥) يعني وإن كان صحيحاً ، وقوله «ولو كنت تقدمت فيه لرجمت» هو من قبيل التهديد ، بدليل أنه لم يفرق بين الرجل زوجته ، ولو اعتبره غير صحيح لفرق بينهما ؛ وتزوج رجل امرأة فأسر بذلك ، فكان يختلف إليها في منزلها فرآه جار لها يدخل عليها ، فقذفه بها ، فخاصمه إلى عمر بن الخطاب ، فقال : يا أمير المؤمنين ، هذا الرجل كان يدخل على جارتني ، ولا أعلمه تزوجها ، فقال له عمر : ما تقول ؟ قال : تزوجت المرأة على شيء دون ، فأخفيت ، ذلك ، قال : فمن شهدكم ؟ قال : استشهدت بعض أهلها ، قال : فدرأ الحد عن قاذفه وقال : اعلنوا هذا النكاح وحصنوا هذه الفروج^(٦) .

— ويستحب الغناء في العرس والضرب بالدف (ر : موسيقى) .

(٣) ابن أبي شيبة ١/ ٢١٣ ب والمغني ٦/ ٦٨١ .

(٤) المغني ٦/ ٥٣٨ .

(٥) الموطأ ٢/ ٥٣٥ وسنن البيهقي ٧/ ١٢٦ .

(٦) مصنف ابن أبي شيبة ١/ ٢١٤ .

(١) سنن البيهقي ٧/ ٢٣٣ ومسنند الإمام أحمد

٤٠/ ١ وابن أبي شيبة ١/ ٢١٣ ب والمغني

٦/ ٤٩٨ و ٦٨١ .

(٢) المغني ٦/ ٦٨١ .

و - وعقد النكاح عقد خال من الطقوس والتعقيدات وقد أنكح عمر رجلاً وهو يمشي^(١).

ز - خطبة عقد النكاح : تسن خطبة عقد النكاح ، وقد خطب إلى عمر مولاة فما زاد على أن قال : أنكحنك على ما أمر الله ، على إمساك بمعروف أو تسريح بإحسان^(٢) ، ودعي مرة لزوج فقال : لا تعصفوا علينا الناس ، الحمد لله وصلى الله على محمد ، إن فلاناً يخطب إليكم ، فإن تنكحوه فالحمد لله ، وإن رددتموه فسيحان الله^(٣).

٦ - العشرة الزوجية :

أ - على كل من الزوجين أن يشيع السعادة في أرجاء البيت ويدخل السرور إلى قلب وزوجه وأن يتجاوز عن خطيئاته عملاً بقوله تعالى : ﴿ وعاشروهن بالمعروف ﴾ فقد كان عمر يقول : ثلاث هن فواقر : جار سوء في دار مقامة ، وزوج سوء إن دخلت عليها أساءتك ، وإن غبت عنها لم تأمنها ، وسلطان إن أحسنت لم يقبل منك ، وإن أسأت لم يُقِلِّك^(٤) . وعن أوس بن شريب قال : اكرت الحاج فدخلت المسجد الحرام فإذا عمر وجريز بن عبد الله ، فقال عمر لجريز : يا أبا عمرو كيف تصنع مع نسائك ، فقال : يا أمير المؤمنين إني ألقى منهن شدة ، ما أستطيع أن أدخل بيت إحداهن في غير يومها ، ولا أقبل آنية إحداهن في غير يومها إلا غضبن ، قال عمر : إن كثيراً منهن لا يؤمن بالله ويأمنن للمؤمنين ، لعلك أن تكون في حاجة إلى إحداهن فتهمك ، قال : فقال عبد الله بن مسعود وهو في القوم : يا أمير المؤمنين أما تعلم أن إبراهيم شكى إلى ربه سوء خلق سارة قال ف قيل له : ان المرأة مثل الضلع إن أقمتها كسرتها وإن تركتها اعوجت ، فالبس أهلك على ما فيهم ، قال : فقال عمر لعبد الله بن مسعود : إن في قلبك من العلم غير قليل ، قالها ثلاثاً^(٥).

(٤) مصنف عبد الرزاق ١١ / ٣٠١ .

(٥) ابن أبي شيبة ١ / ٢٥٨ ب .

(١) ابن أبي شيبة ١ / ٢٣٠ .

(٢) المغني ٦ / ٥٣٧ .

(٣) المغني ٦ / ٥٣٧ .

ب - حق المرأة في الوطء :

(١) وكان عمر يرى أن للمرأة حقاً في الوطء ، ولا يجوز للرجل أن يمنعها حقها فيه عمداً أو غير عمد ، فقد أتت امرأة عمر فقالت : يا أمير المؤمنين زوجي خير الناس ؛ يصوم النهار ويقوم الليل ، والله إنني لأكره أن أشكوه وهو يعمل بطاعة الله عز وجل والسلام عليكم ورحمة الله ، فقال كعب بن سور : ما رأيت كاليوم شكوى أشد ، ولا عدوى أجمل ، فقال عمر : ما تقول ؟ قال : تزعم أنه ليس لها من زوجها نصيب ، قال عمر : فإذا فهمت ذلك فاقض بينهما ، قال : يا أمير المؤمنين أحل الله من النساء مثني وثلاث وزباع ، فلها من كل أربعة أيام يوم ، يفطر ويقيم عندها ، ومن كل أربعة ليال ليلة يبيت عندها^(١) ؛ وجاءت امرأة إلى عمر فقالت : إن زوجها لا يصيها ، فأرسل إلى زوجها فسأله فقال : كبرت ، وذهبت قوتي ، فقال : في كم تصيها ؟ قال : في كل طهر مرة ، فقال عمر : اذهبي فإن فيه ما يكفي النساء^(٢) .

وكان عمر يطوف في المدينة فسمع امرأة تقول :

تَطَاوَلْ هَذَا اللَّيْلُ وَأَخْضَلَ جَانِبُهُ وَأَرْقَنِي أَنْ لَا ضَجِيعَ أَلَا عِبَهُ
فَلَوْلَا حَذَارُ اللَّهِ لَا شَيْءَ مِثْلَهُ لَزُعْزَعَ مِنْ هَذَا السَّرِيرِ جَوَانِبُهُ

فقال عمر : مالك ؟ قالت : أغتربت زوجي منذ أربعة أشهر وقد اشتقت إليه ، فقال : اردت سوءاً ؟ قالت : معاذ الله ، قال : فاملكي نفسك ، فإنما هو البريد إليه ، فبعث إليه ، ثم دخل على حفصة فقال : إنني سائلك عن أمر قد أهمني فافرجيه عني ، كم تشتاق المرأة إلى زوجها ؟ فخفضت رأسها فاستحييت ، فقال : فإن الله لا يستحي من الحق ، فأشارت ثلاثة أشهر وإلاً أربعة ، فكتب عمر : ألا تحتبس الجيوش فوق أربعة أشهر^(٣) .

(٣) عبد الرزاق ٧ / ١٥١ والمغني ٧ / ٣١ .

(١) عبد الرزاق ٧ / ١٥٠ والمغني ٧ / ٢٩ .

(٢) عبد الرزاق ٦ / ٢٥٧ و ٧ / ١٥٠ والمحلى

. ٤٠ / ١٠

٢) وكان عمر يرى فسخ النكاح إذا فات حق الوطء (ر : طلاق / ١١١ ب ج) .

جـ - حق الزوج في الوطء :

وكما أن المرأة لها الحق في الوطء ، وكذلك الزوج له حق في الوطء ولذلك لم يجز لها أن تمنع نفسها عنه ، ولا أن تصوم نافلة إلا بإذنه (ر : صيام / ٢ د) .

ولكن لا يحل له أن يطأها في حالة الحيض ولا في حالة النفاس (ر : حيض / ٢ و ، ز ، ح) ولا يحل له الوطء في الدبر (ر : لواط) .

د - حق كل من الزوجين في الولد : ولكل من الزوجين الحق في ابتغاء الولد ، ولذلك كره عمر أن يعزل الرجل عن زوجته ، يمنعها بذلك الولد (ر : عزل / ٢ ب) وكان يقول : إني لأكره نفسي على الجماع رجاء أن يخرج الله مني نَسْمَةً تُسَبِّحُ اللَّهَ تعالى ^(١) .

هـ - حق المرأة في النفقة : وعلى الرجل أن ينفق على زوجته على قدر سعته (ر : نفقة / ٤) .

و - حق الزوج في تأديب زوجته (ر : تأديب) .

٧ - الإرث بالنكاح :

(ر : إرث / ٢ ب) .

نهب :

١ - تعريف :

النهب هو الإغارة على مال الغير بغير إذنه وهو كاره . والنهبة والنهبي : الشيء المنهوب .

٢ - تحريمه :

التهبة من الكبائر ، فقد كتب عمر إلى عامله : ثلاث من الكبائر الجمع بين الصلاتين إلا من عذر ، والفرار من الزحف ، والنهي^(١) .

نواح :

النواح على الميت (ر : موت / ١٣) .

نوم :

١ - نوم المرء في البيت وحده :

كان عمر ينهى أن ينام المرء في البيت وحده ، لأنه قد يطرأ عليه طارئ ، فيسطو عليه لص ، أو يموت ولا يدري به أحد ، أو نحو ذلك قال عمر : لا يسافر رجل وحده ولا ينام في البيت وحده^(٢) .

٢ - النوم عند الظهيرة :

عن السائب بن يزيد قال : كان عمر يمر علينا عند نصف النهار أو قبيله فيقول : قوموا فقللوا ، فمن بقي فهو شيطان^(٣) .

٣ - نقضه للوضوء : (ر : وضوء / ٧ ب) .

— إعفاء النائم من العقوبة على فعله (ر : إكراه / ٢ ب ٤) .

— وضوء الجنب عند إرادة النوم (ر : وضوء / ٧ و) .

— النوم في المسجد (ر : مسجد / ٥) .

(٣) عبد الرزاق ١١ / ٤٧ .

(١) سنن البيهقي ٣ / ١٦٩ .

(٢) عبد الرزاق ١٠ / ٤٣١ .

نية :

١ - تعريف :

النية هي عقد القلب على إيجاد الفعل جزماً .

٢ - أحكامها :

- النية في العبادات (ر : صلاة / ٢ هـ) و (صيام / ٣) .
- الاتفاق في النية بين الإمام والمأموم في الصلاة (ر : الصلاة / ١٨ ج ٣) .
- النية في تحديد المراد من كُنَايَات الطلاق (ر : طلاق / ٧ ب) .
- عدم احتياج اللفظ الصريح إلى نية (ر : طلاق / ١٧ أ) .